# مرسوم اتحادي رقم (154) لسنة 2024
# بالتصديق على اتفاقية بشأن تسليم المجرمين
# بين حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كينيا

**نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،**

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

**رسمنا بما هو آت:**

## المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كينيا، والتي تم التوقيع عليها في دبي بتاريخ 2 ديسمبر 2023، والمرفق نصوصها.

## المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**محمـــــد بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان**
**رئـيس دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة**

---

**صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:**
**بتـاريخ: 29 / ربيع الآخر / 1446هـ**
**الموافق: 1 / نوفمبر / 2024م**

# اتفاقية بشأن

# تسليم المجرمين

# بين

# حكومة الإمارات العربية المتحدة

# و

# حكومة جمهورية كينيا

أن حكومة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية كينيا ويشار إليهما فيما يلي بـ "**الطرفين**".

**رغبة** في تعزيز تعاون قضائي فعال بين بلديهما بقصد منع الجريمة على أسس متبادلة من احترام للسيادة، المساواة والمصلحة المتبادلة.

**أخذا بعين الاعتبار** أنه يمكن تحقيق هذا الغرض بإبرام اتفاقية ثنائية تنشئ عملا مشتركا في مسائل تسليم المجرمين.

اتفقا على ما يأتي:

## المادة 1
## الالتزام بالتسليم

يتعهد كل طرف وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، وبناء على طلب الطرف الطالب، بتسليم الطرف الآخر أي شخص في أراضيه يكون مطلوبا للطرف الطالب بغرض اتخاذ إجراءات جنائية أو تنفيذ حكم نهائي بالسجن أو أي إجراء اخر مقيد للحرية الشخصية صدر ضد ذلك الشخص.

## المادة 2
## الجرائم القابلة للتسليم

1. لأغراض هذه الاتفاقية يمنح التسليم إذا: -
   أ. قدم طلب التسليم لتنفيذ إجراءات جنائية وأن الجريمة معاقب عليها وفقا لقوانين كلا الطرفين بالسجن لسنة واحدة (1) على الأقل.
   ب. قدم طلب التسليم لتنفيذ حكم بالسجن قابل للتنفيذ أو أي تدبير اخر مقيد للحرية الشخصية عن جريمة معاقب عليها بموجب قوانين الطرفين، عند تقديم الطلب تكون مدة العقوبة أو التقييد المتبقي قضاؤها ستة (6) أشهر على الأقل.
2. لتقرير ما إذا كان الفعل يشكل جريمة وفقا لقوانين الطرفين ووفقا للبند 1 من هذه المادة لا يهم ما إذا كانت قوانين الطرفين تصنف الفعل ضمن ذات الفئة من الجريمة أو تسميها بذات المصطلح.
3. بالنسبة للجرائم ذات الصلة بالضرائب والرسوم، الرسوم الجمركية وتبادل النقد الأجنبي، لا يرفض التسليم حصريا بسبب أن قوانين الطرف المطلوب إليه لا تفرض ذات النوع من الضرائب والرسوم أو لا تتضمن ذات النوع من الأحكام فيما يتعلق بالضرائب، الرسوم، الرسوم الجمركية وتبادل النقد الأجنبي كما هو في قوانين الطرف الطالب.
4. يمنح التسليم أيضا إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم قد ارتكبت خارج أراضي الطرف الطالب شريطة أن قوانينه تسمح بالمقاضاة عن الجريمة ذات الطبيعة المماثلة المرتكبة خارج أراضيه.
5. إذا تعلق طلب التسليم بجريمة أو أكثر يشكل كل منها جريمة وفقا لقوانين الطرفين شريطة أن واحدة منها تفي بالشروط المنصوص عليها في البندين 1 و2 من هذه المادة فيجوز للطرف المطلوب إليه منح التسليم عن جميع هذه الجرائم.

## المادة 3
## أسباب إلزامية للتسليم

لا يمنح التسليم إذا: -

أ. كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة ذات طبيعة سياسية. في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا تعتبر الجرائم التالية كجرائم سياسية: -

i. بالنسبة لحكومة الامارات العربية المتحدة: الاعتداء على رئيس الدولة أو نائبه أو رئيس الحكومة أو أي عضو في عائلاتهم أو أي عضو في المجلس الأعلى للإتحاد أو أي عضو في عائلته.

ii. بالنسبة لحكومة جمهورية كينيا: الاعتداء على حياة، السلامة البدنية أو حرية رئيس الدولة أو الحكومة أو أي عضو في عائلته.

iii. الجرائم الارهابية.

iv. أي جريمة أخرى لا تعد كجريمة سياسية بموجب أي اتفاقية دولية، معاهدة أو اتفاقية يكون لكلا الطرفين عضوية فيها.

ب. كان لدى الطرف المطلوب إليه أسباباً جوهرية تدعو للاعتقاد أن طلب التسليم قد قدم بغرض مقاضاة أو معاقبة الشخص المطلوب بسبب العرق، الجنس، الديانة، الحالة الاجتماعية، الجنسية أو الآراء السياسية أو أن وضع ذلك الشخص يجوز أن يتضرر لأي من تلك الأسباب في إجراءات جنائية.

ج. كان الطرف الطالب يعاقب على الجريمة المطلوب من أجلها التسليم بعقوبة تحظرها قوانين الطرف المطلوب إليه.

د. إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم يعاقب عليها بالإعدام بموجب قوانين الطرف الطالب ولا يعاقب عليها بالإعدام بموجب قوانين الطرف المطلوب إليه، على الطرف المطلوب إليه رفض منح التسليم مالم توقع عقوبة الاعدام على الشخص المطلوب، أو إذا وقعت يتعهد الطرف الطالب بعدم تنفيذها. إذا قبل الطرف الطالب التسليم بموجب شروط هذا البند فعليه التقيد بتلك الشروط.

ه. كان لدى الطرف المطلوب إليه أسباباً جوهرية تدعو للاعتقاد أن الشخص المطلوب قد تعرض أو قد يتعرض لدى الطرف الطالب للتعذيب أو معاملة قاسية، غير إنسانية أو حاطه بالكرامة أو لإجراءات لا تكفل احترام حقوق الدفاع الأساسية.

و. كان حكم الطرف الطالب قد صدر غيابيا ولم يخطر الشخص المدان على نحو كاف بالمحاكمة أو لم يتاح له / لها الفرصة بترتيب دفاعه/دفاعها ولم تتاح أو اتيحت له الفرصة لإعادة المحاكمة في حضوره/حضورها.

ز. تمت محاكمة الشخص المطلوب بحكم نهائي بشأن الجريمة المطلوب من اجلها التسليم بواسطة السلطة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه.

ح. تقادمت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم وانقضت العقوبة نتيجة للتقادم وفقا لقانون الطرف الطالب أو المطلوب إليه.

ط. شكلت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة عسكرية حصريا بموجب قوانين الطرف المطلوب إليه.

ي. منح الشخص المطلوب حق اللجوء السياسي لدى الطرف المطلوب إليه.

ك. كان من رأي الطرف المطلوب إليه أن من شأن منح التسليم المساس بسيادة، أمن، النظام العام أو مصالح ضرورية أخرى للطرف المطلوب إليه أو نشوء ظروف تتعارض مع المبادئ الأساسية لقانونها الوطني.

## المادة 4
## أسباب اختيارية للرفض

يجوز رفض التسليم في أي من الحالات التالية إذا: -

أ. كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم خاضعة لاختصاص الطرف المطلوب إليه وفقا لقانونه الوطني، وأن الشخص المطلوب قد تم مقاضاته أو سيقاضى بواسطة السلطات المختصة لدى ذلك الطرف عن ذات الجريمة المطلوب من أجلها التسليم.
ب. أخذ الطرف المطلوب إليه في الاعتبار خطورة الجريمة ومصالح الطرف الطالب في الاعتبار وأن التسليم يتعارض مع اعتبارات إنسانية بالنظر إلى سن الشخص أو صحته.

## المادة 5
## تسليم المواطنين

1. لكل طرف الحق في رفض تسليم مواطنيه.
2. إذا لم يمنح التسليم فعلى الطرف المطلوب إليه بناءاً على طلب الطرف الطالب إحالة الدعوى إلى سلطته المختصة لغرض اتخاذ اجراءات جنائية وفقا لقانونه الوطني. لذلك الغرض على الطرف الطالب موافاة الطرف المطلوب اليه بالمستندات والأدلة المتعلقة بالدعوى. يجب إخطار الطرف الطالب بأي إجراء متخذ في هذا الشأن بناء على طلبه.

## المادة 6
## السلطات المركزية

1. على كل طرف تعيين سلطة مركزية لغرض تطبيق هذه الاتفاقية.
2. السلطات المركزية المعنية هي:
   أ. بالنسبة لحكومة الامارات العربية المتحدة هي وزارة العدل.
   ب. بالنسبة لحكومة جمهورية كينيا السلطة المركزية هي ديوان النائب العام.
3. في حال تغيير أي طرف لسلطته المركزية، عليه إخطار الطرف الآخر خطيا بالتغيير عبر القنوات الدبلوماسية.

## المادة 7
## محتويات طلب التسليم

1. يقدم أي طلب تسليم خطيا ومن نسختين مطابقتين، يرسل بواسطة السلطة المركزية لأي من الطرفين الى السلطة المركزية للطرف الآخر عبر القنوات الدبلوماسية ويشتمل على المستندات والمعلومات الاتية: -
   أ. أسم السلطة الطالبة.
   ب. الاسم الكامل للشخص المطلوب تسليمه، تفاصيل جنسيته/جنسيتها مكان سكنه أو موقعه ووصفه إذا كان ذلك متاحا، هيئته/هيئتها، صور فوتوغرافية، بصمات الاصابع وأي تفاصيل أخرى تمكن من البحث عن ذلك الشخص والتعرف عليه.
   ج. بيان بوقائع الدعوى اساس طلب التسليم، مع تحديد زمان ومكان الفعل المعاقب عليه جنائياً وإفادة قانونية بوصف الجريمة.
   د. نسخة مصدقة عن نص أو نصوص أي أحكام لأي قانون، يصنف الافعال المرتكبة كجرائم ويشتمل على معلومات عن أي عقوبات منصوص عليها لارتكابها.

ه. نسخة مصدقة عن نص أي أحكام في قانون متعلق بمدة التقادم.
و. نسخة عن أمر القبض الصادر عن سلطة مختصة لدى الطرف الطالب في حالة طلب التسليم للمقاضاة.
ز. نسخة مصدقة عن الحكم وأمر تنفيذ العقوبة بما في ذلك العقوبة الموقعة وما تبقى منها لقضائها.

2. إذا كان طلب التسليم لتنفيذ عقوبة صدرت غيابيا لدى الطرف الطالب، يضمن الطرف الطالب الحق في إعادة المحاكمة وفقا للتشريع النافذ.
3. تحرر أي مستندات لأغراض هذه الاتفاقية بلغة الطرف الطالب وترفق بترجمة الى لغة الطرف المطلوب إليه أو باللغة الانجليزية.
4. لا يلزم أي طلبات للتسليم وجميع المستندات المرفقة، أي مستندات قدمت استجابة لذلك الطلب علاوة على ترجمتها المختومة بواسطة سلطة مختصة أو المركزية لدى الطرف المرسل من أي تصديق أو توثيق على أي نحو.

## المادة 8
## معلومات إضافية

1. إذا كانت المعلومات المقدمة من الطرف الطالب دعما لطلب التسليم غير كافية لتمكين الطرف المطلوب إليه من اتخاذ قرار بموجب هذه الاتفاقية، فيجوز للطرف المطلوب إليه انه من الضروري طلب معلومات إضافية تقدم خلال خمسة وأربعون (45) يوما.
2. العجز في تقديم المعلومات الإضافية خلال المدة المحددة في البند 1 من هذه المادة يعد ذلك بمثابة التخلي عن طلب التسليم ومع ذلك لا يمنع ذلك الطرف الطالب من تقديم طلب جديد لتسليم نفس الشخص عن ذات الجريمة.

## المادة 9
## القرار

1. على الطرف المطلوب إليها التقرير في طلب التسليم وفقا للإجراءات المنصوص عليها في قانونه الوطني وإخطار الطرف الطالب بقراره -من غير إبطاء-.

2. إذا رفض الطرف المطلوب إليه طلب التسليم كليا أو جزئيا فعليه إخطار الطرف الطالب بأسباب الرفض.

## المادة 10
## مبدأ تخصيص التسليم

1. لا يقاضى الشخص المسلم وفقا لهذه الاتفاقية، يحاكم، يوقف لغرض تنفيذ عقوبة لدى الطرف الطالب، ولا يتعرض لأي إجراء آخر مقيد لحريته الشخصية عن أي جريمة ارتكبت قبل تسليمه مختلفة عن تلك التي منح من أجلها التسليم ما لم:
أ. غادر الشخص المسلم أراضي الطرف الطالب ثم عاد إليها طواعية.
ب. لم يغادر الشخص المسلم أراضي الطرف الطالب خلال خمسة وأربعون (45) يوما بعد أن أتيحت له الفرصة في ذلك. ومع ذلك لا تعد تلك الفترة الزمنية التي يعجز فيها الشخص المذكور عن مغادرة أراضي الطرف الطالب لأسباب خارجة عن إرادته / إرادتها.

ج. وافق الطرف المطلوب إليه على التسليم، في هذه الحالة يجوز للطرف المطلوب إليه بناء على طلب محدد من الطرف الطالب، الموافقة على مقاضاة الشخص المسلم أو تنفيذ عقوبة ضده/ضدها عن جريمة مختلفة عن تلك المقدم الطلب بشأنها، وفقاً للشروط والقيود المبينة في هذه الاتفاقية. في هذا الشأن:

i. يجوز للطرف المطلوب إليه الطلب إلى الطرف الطالب إرسال المستندات والمعلومات المشار إليها في المادة 7.

ii. يجوز توقيف الشخص المسلم بواسطة الطرف الطالب اثناء انتظار القرار بشأن الطلب المقدم لمدة أقصاها ستون (60) يوماً بعد إرسال طلب التسليم، بشرط أن يكون ذلك مصرحا به بواسطة الطرف الطالب.

2. باستثناء ما هو منصوص عليه في البند 1/ج أعلاه يجوز للطرف الطالب اتخاذ أي تدبير ضروري بموجب قوانينه لقطع مدة التقادم.

3. إذا تم تعديل التكييف القانوني للجريمة المتهم بها أثناء الإجراءات، يجوز مقاضاة الشخص المسلم ومحاكمته على الجريمة المختلف تسميتها شريطة أن يكون التسليم مسموحا به أيضا بموجب هذه الاتفاقية للجريمة الجديدة.

## المادة 11
## إعادة التسليم إلى طرف ثالث

باستثناء الحالات المبينة في البند 1 (أ) و(ب) من المادة 10، لا يجوز للطرف الطالب دون موافقة الطرف المطلوب اليه تسليم الشخص الذي سلم إليه والمطلوب لطرف ثالث عن جرائم ارتكبت قبل ذلك التسليم. يجوز للطرف المطلوب إليه طلب تقديم المستندات والمعلومات المشار إليها في المادة 7.

## المادة 12
## القبض الاحتياطي

1. في حال الاستعجال يجوز للطرف الطالب طلب القبض الاحتياطي على الشخص المطلوب قبل تقديم طلب التسليم، يكون طلب القبض الاحتياطي خطيا عبر السلطات المركزية المعينة وفقا للمادة 6 من هذه الاتفاقية، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) أو قنوات أخرى يتفق عليها الطرفين.

2. يشتمل طلب القبض الاحتياطي على المعلومات المبينة في المادة 7 البند 1 في هذه الاتفاقية والإشارة إلى الرغبة في تقديم طلب رسمي بالتسليم، يجوز للطرف المطلوب إليه طلب معلومات إضافية وفقا للمادة 8.

3. عند استلام طلب القبض الاحتياطي، على الطرف المطلوب إليه اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان توقيف الشخص المطلوب وإخطار الطرف الطالب -من غير إبطاء-بنتيجة طلبه.

4. إذا لم تستلم السلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه طلبا رسميا بالتسليم خلال خمسة وأربعون (45) يوما بعد القبض الاحتياطي على الشخص المطلوب. يصبح القبض الاحتياطي غير فعال. بناء على طلب الطرف الطالب يجوز تمديد ذلك المدى الزمني لخمسة عشرة (15) يوماً.

5. لا يمنع طلب القبض الاحتياطي غير الفعال وفقا للبند 4 من هذه المادة من تسليم الشخص المطلوب إذا استلم الطرف المطلوب إليه طلبا رسميا بالتسليم وفقا للشروط والقيود المبينة في هذه الاتفاقية لاحقا.

## المادة 13
## تداخل الطلبات

إذا استلم الطرف المطلوب إليه من الطرف الطالب ومن دولة ثالثة أو أكثر طلب تسليم لنفس الشخص عن ذات الجريمة أو جرائم مختلفة فعلى الطرف المطلوب إليه أن يقرر إلى أي دولة سيسلم الشخص، أخذاً بالاعتبار جميع الظروف ذات الصلة وبخاصة: -

أ. ما إذا كانت الطلبات قد قدمت وفقا لاتفاقية.
ب. خطورة الجرائم المختلفة.
ج.مكان وزمان ارتكاب الجريمة.
د. جنسية ومكان السكن المعتاد الشخص المطلوب.
ه. التواريخ المعنية بتقديم الطلبات.

## المادة 14
## تسليم الشخص

1. إذا منح الطرف المطلوب إليه التسليم، يتفق الطرفين -من غير إبطاء-على زمان ومكان وأي مسائل أخرى ذات صلة متعلقة بتسليم الشخص المطلوب. يخطر الطرف الطالب أيضا بمدة التوقيف التي قضاه الشخص المطلوب موقوفا لأغراض التسليم.
2. تكون المدة الزمنية لتسليم الشخص المطلوب ثلاثون (30) يوما من تاريخ إخطار الطرف الطالب بمنح التسليم.
3. إذا لم يستلم الطرف الطالب الشخص المطلوب تسليمه خلال المدة الزمنية المبينة في البند 2 من هذه المادة فعلى الطرف المطلوب إليه الإفراج عنه/ عنها -من غير إبطاء -ويجوز له رفض طلب جديد بالتسليم مقدم من الطرف الطالب للشخص عن ذات الجريمة باستثناء ما هو مبين في البند 4 من هذه المادة.
4. إذا عجز أي طرف عن تسليم أو استلام الشخص المطلوب تسليمه خلال المدة المتفق عليها لأسباب خارجة عن إرادته، فعلى الطرف المعني إخطار الطرف الآخر وعليهما الاتفاق معا على تاريخ جديد للتسليم يستمر تطبيق الأحكام المشار إليها في البند 3 من هذه المادة.
5. إذا فر الشخص المطلوب تسليمه إلى الطرف المطلوب إليه قبل إكمال الإجراءات الجنائية أو قضاء العقوبة لدى الطرف الطالب، يجوز تسليم ذلك الشخص بناءاً على طلب تسليم جديد يقدمه الطرف الطالب عن ذات الجريمة. لا يلزم الطرف الطالب تقديم المستندات المبينة في المادة 7 من هذه الاتفاقية.
6. يخصم الطرف الطالب مدة التوقيف أو المدة بين تاريخ القبض وتاريخ التسليم لأغراض التوقيف ما قبل المحاكمة ضمن الإجراءات الجنائية أو قضاء العقوبة في الحالات المبينة في المادة 2 البند 1.

## المادة 15
## التسليم المؤجل والمؤقت

1. إذا كان الشخص المطلوب قيد المقاضاة يقضي عقوبة لدى الطرف المطلوب إليه عن جريمة غير تلك المطلوب من أجلها التسليم، يجوز للطرف المطلوب إليه بعد اتخاذ قراره بمنح التسليم، تأجيل التسليم حتى انتهاء الإجراءات الجنائية أو استكمال تنفيذ العقوبة. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بذلك التأجيل.

2. ومع ذلك بناء على طلب من الطرف الطالب يجوز للطرف المطلوب إليه وفقا لقانونه الوطني تسليم مؤقتا الشخص المطلوب إلى الطرف الطالب لتمكينه من تنفيذ الإجراءات الجنائية الجارية بناء على اتفاق بشأن زمان وطرق التسليم المؤقت. يوقف ذلك الشخص المسلم أثناء وجوده في أراضي الطرف الطالب ويعاد إلى الطرف المطلوب إليه في خلال المدة المتفق عليها. تحسب مدة التوقيف لأغراض قضاء العقوبة لدى الطرف المطلوب إليه.
3. بالإضافة إلى الحالة المبينة في البند 1 من هذه المادة يجوز تأجيل التسليم إذا كان النقل يعرض حياته / حياتها للخطر بسبب الحالة الصحية للشخص المطلوب.

على الطرف المطلوب إليه تقديم إلى الطرف الطالب تقريرا طبيا مفصلا مقدم من إحدى مؤسساته الصحية العامة.

## المادة 16
## إجراء مبسط للتسليم

1. إذا اقر الشخص المطلوب تسليمه بالموافقة على ذلك، يجوز منح التسليم حصريا على أساس طلب القبض الاحتياطي دون ضرورة لتقديم المستندات المشار إليها في المادة 7 من هذه الاتفاقية. ومع ذلك يجوز للطرف المطلوب إليه طلب أي معلومات إضافية يعتبرها ضرورية لمنح التسليم.
2. يكون الإقرار بالموافقة من الشخص المطلوب صحيحا إذا قدم بمساعدة محامي الدفاع أمام سلطة مختصة لدى الطرف المطلوب إليه، تكون ملزمة بإخطار الشخص المطلوب بحقه في الاستفادة من الإجراء الرسمي للتسليم، حقه في الاستفادة من الحماية التي يمنحها مبدأ تخصيص التسليم وعدم الرجوع عن ذلك الإقرار.
3. يدون الإقرار في محضر قانوني يثبت فيه بأن صحة الشروط قد تم التقيد بها.

## المادة 17
## تسليم المواد

1. بناء على طلب الطرف الطالب على الطرف المطلوب إليه تقيدا بقانونه الوطني ضبط الأشياء التي وجدت في أراضيه تحت تصرف الشخص المطلوب، تسلم تلك المواد إلى الطرف الطالب عند منح التسليم لأغراض هذه المادة. تكون المواد التالية عرضة للضبط والتسليم اللاحق للطرف الطالب:
   أ) المواد المستخدمة في ارتكاب الجريمة أو أي مادة أخرى أو اداه يجوز أن تفيد كأدلة.
   ب) المواد المحصلة عن الجريمة التي وجدت تحت تصرف الشخص المطلوب أو كشف عنها مؤخرا.
2. تسلم أي من المواد المشار إليها في البند (1) من هذه المادة حتى وإن منح التسليم من قبل ولم ينفذ بسبب موت، اختفاء أو فرار الشخص المطلوب.
3. يجوز للطرف المطلوب إليه بغرض السير في أي إجراءات جنائية لم يفصل فيها بعد، تأجيل تسليم المواد المذكورة إلى حين الانتهاء من تلك الإجراءات أو تسليمها مؤقتا شريطة ان يتعهد الطرف الطالب بإعادتها.
4. لا يخل تسليم المواد المشار إليها في هذه المادة بأي حقوق شرعية أو مصالح للطرف المطلوب إليه أو الغير. إذا وجدت تلك الحقوق أو المصالح فعلى الطرف الطالب إعادتها دون مقابل إلى الطرف المطلوب إليه أو الغير، بأسرع ما يمكن بعد الانتهاء من الإجراءات.

## المادة 18
## النقل بالعبور

1. يجوز لكل طرف السماح بنقل شخص يسلمه طرف ثالث الى الطرف الاخر عبر أراضيه وفقا لأحكام هذه الاتفاقية ما لم تمنع ذلك أسباب تتعلق بالمصلحة العامة.
2. يقدم الطرف طالب النقل بالعبور لدولة العبور عبر السلطات المركزية، أو في الحالات العاجلة عبر المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) طلبا يشتمل على البيانات الشخصية للشخص المطلوب عبوره وبيان موجز بوقائع الدعوى. يكون طلب النقل بالعبور مصحوبا بنسخة عن المستند المانح للتسليم.
3. على دولة النقل بالعبور توقيف الشخص المنقول بالعبور أثناء وجود ذلك الشخص في أراضيها.
4. لا يتطلب النقل بالعبور إذنا عند استخدام النقل الجوي دون هبوط مجدول في أراضي دولة النقل بالعبور. إذا حدث هبوط غير مجدول في أراضي الدولة المذكورة، على الطرف طالب النقل بالعبور إخطار دولة النقل بالعبور -من غير إبطاء-وعلى الأخيرة توقيف الشخص المطلوب نقله لثمانية وأربعين (48) ساعة كحد أقصى انتظارا لاستلام طلب النقل بالعبور المبين في البند 2 من هذه المادة.

## المادة 19
## النفقات

1. يتخذ الطرف المطلوب إليه جميع الترتيبات الضرورية ذات الصلة بالإجراء المتعلق بطلب التسليم وتتحمل النفقات المتصلة بذلك.
2. يتحمل الطرف المطلوب إليه النفقات المتكبدة في أراضيه بشأن القبض على الشخص المطلوب وإعاشته أثناء توقيفه إلى حين تسليمه فضلا عن النفقات المصاحبة لضبط وحفظ الأشياء المواد إليها في المادة 17.
3. إذا تبين أن نفقات استثنائية يجوز أن تتكبد كنتيجة لطلب التسليم يتشاور الطرفين مع بعضهما البعض بالنظر إلى التقرير في كيفية الوفاء بهذه النفقات.
4. يتحمل الطرف الطالب النفقات المتكبدة بشأن المواصلات وترحيل الشخص المطلوب تسليمه وأي مواد تم ضبطها لدى الطرف المطلوب إليه إلى الطرف الطالب فضلا عن نفقات النقل بالعبور المشار إليها في المادة 18.

## المادة 20
## معلومات لاحقة

على الطرف الطالب بناء على طلب من الطرف المطلوب إليه-من غير إبطاء -موافاة الطرف المطلوب إليه بمعلومات حول الإجراءات أو تنفيذ العقوبة الموقعة على الشخص المسلم أو معلومات بشأن تسليم الشخص المذكور إلى طرف ثالث.

## المادة 21
## التوافق مع اتفاقيات الأخرى

لا تمنع هذه الاتفاقية الطرفين من التعاون مع بعضهما البعض بشأن التسليم وفقا لاتفاقيات أخرى يكون لكلا الطرفين عضوية فيها.

## المادة 22
## السرية

1. يوافق الطرفين على الاحتفاظ بالمستندات وأي معلومات استخدمت في إجراء التسليم فضلا عن أي معلومات ذات صلة بالتسليم تم الحصول عليها بعد تسليم الشخص المسلم.
2. يتعهد الطرفين باحترام وحفظ السرية أو سرية المستندات أو معلومات استلمت من أو أعطيت للطرف الآخر إذا كان هناك طلبا صريحا للقيام بذلك من الطرف المعني.

## المادة 23
## تسوية المنازعات

يسوى أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بالتشاور عبر القنوات الدبلوماسية.

## المادة 24
## التصديق، النفاذ، التعديل والإنهاء

1. بناءا على اكتمال أي طرف لإجراءاته الداخلية للسريان وفقا لقوانين كل طرف، على الطرفين اخطار بعضهما البعض عبر القنوات الدبلوماسية.
2. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين (30) بعد اخطار كل طرف للآخر خطيا عبر القنوات الدبلوماسية بالتقيد بالإجراءات المطلوبة في قانونه.
3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بالموافقة المتبادلة للطرفين وتطبق أحكام هذه المادة على ذلك.
4. يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت. يسري الإنهاء بعد ستة (6) أشهر بعد تاريخ إعطاء الإخطار. ومع ذلك فإن الإجراءات التي بدأت من قبل الإخطار تظل محكومة بهذه الاتفاقية حتى انهائها.
5. تطبق هذه الاتفاقية على أي طلب قدم بعد سريانها حتى وإن كانت الجرائم ذات الصلة قد ارتكبت قبل ذلك.

إشهادا بذلك فان الموقعين أدناه المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما المعنيتين وقعا هذه الاتفاقية من نسختين اصليتين باللغتين العربية والإنجليزية، ولجميع هذه النصوص حجية متساوية. في حالة اختلاف في التفسير يسري النص الإنجليزي.

حررت في دبي هذا اليوم 5 من شهر ديسمبر سنة 2023

ع / حكومة الإمارات العربية المتحدة

ع / حكومة جمهورية كينيا

# AGREEMENT ON

# EXTRADITION

# BETWEEN

# THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES

# AND

# THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KENYA

The Government of the United Arab Emirates and the Government of the Republic of Kenya hereinafter referred to as the "**Parties**";

**Desiring** to promote an effective judicial cooperation between their two Countries with the intent of preventing crime on the basis of mutual respect for sovereignty, equality and mutual benefit;

**Considering** that this purpose may be achieved by the conclusion of a bilateral Agreement establishing a joint action in extradition matters;

**HAVE AGREED** as follows:

**Article 1**

**Obligation to extradite**

Each Party, in compliance with the provisions of this Agreement and upon request of the Requesting Party, undertakes to extradite to the other Party any person who is on its territory and is wanted by the Requesting Party for the purpose of carrying out criminal proceedings or executing a final custodial sentence or any other measure restrictive of personal liberty issued against such person.

**Article 2**

**Extraditable offences**

1. For the purposes of this Agreement, extradition shall be granted when:

    a. the request for extradition is made to carry out criminal proceedings and the offence is punishable, pursuant to the laws of both Parties, with a custodial sentence of at least one (1) year;
    b. the request for extradition is made for executing an enforceable custodial judgment or any other measure restricting personal liberty for an offence punishable pursuant to the laws of both Parties and, at the moment of submission of the request, the length of sentence or restriction still to be served is of at least six (6) months.

2. When determining whether, in compliance with paragraph 1 of this Article, an act constitutes an offence pursuant to the laws of both Parties, it shall not matter whether the laws in both Parties place the act within the same category of offence or describe the offence by the same terminology.

3. In respect of offences relevant to taxes and duties, customs duties and foreign exchange, extradition shall not be refused only on the ground that

the laws of the Requested Party do not impose the same kind of taxes and duties or do not contain the same type of provisions in connection with taxes, duties, customs duties and foreign exchange as the laws of the Requesting Party.

4. Extradition shall be granted also if the offence for which it is requested was committed outside of the territory of the Requesting Party, provided that the laws of the Requested Party allow the prosecution of an offence of the same nature committed outside of its territory.

5. If the request for extradition concerns two or more offences, each of which constitutes an offence pursuant to the laws of both Parties, and provided that one of them fulfils the conditions provided for in paragraphs 1 and 2 of this Article, the Requested Party may grant extradition for all of those offences.

**Article 3**

**Mandatory grounds for refusal**

Extradition shall not be granted if:

a. the offence for which it is requested is an offence of a political nature. In the application of the provisions of this Agreement the following offences shall not be considered as political offences:

   i. for the Government of the United Arab Emirates: assault against the President of the State or his Deputy or Head of the Government or any Member of their families, or any Member of the Supreme Council or any member of his family;
   ii. for the Government of the Republic of Kenya: assault against the life, physical integrity or freedom of a Head of State or Government or any member of his family;
   iii. terrorist offences;
   iv. any other offence not considered as a political offence under any international Agreement, convention or agreement to which both Parties are parties;

b. the Requested Party has substantial grounds for believing that the request for extradition has been made for the purpose of prosecuting or punishing the person sought for reasons of race, sex, religion, social condition,

nationality or political opinion, or that person's position in the criminal proceedings may be prejudiced for any of those reasons;

c. the offence for which extradition is requested could be punished by the Requesting Party with a punishment prohibited by the laws of the Requested Party;

d. when the offence for which extradition is sought is punishable by death under the laws of the Requesting Party and is not punishable by death under the laws of the Requested Party, the Requested Party shall refuse to grant extradition unless capital punishment is not imposed on the requested person or, if imposed, the Requesting Party undertakes that it will not be enforced. If the Requesting Party accepts extradition under the conditions of this paragraph it shall comply with such conditions;

e. the Requested Party has substantial grounds for believing that the person whose extradition is requested has been or would be subjected in the Requesting Party to torture or cruel, inhuman or degrading treatment or to proceedings which do not ensure the respect of basic defence rights;

f. the judgment of the Requesting Party has been rendered *in absentia* and the convicted person has not had sufficient notice of the trial or he/she has not been given the opportunity to arrange for his/ her defense and has not had or will not have the opportunity to have the case retried in his/her presence;

g. in respect of the offence for which extradition is requested, the person sought has already been tried with a final judgment by the competent Authorities of the Requested Party;

h. the offence for which extradition is requested has become statute-barred and the penalty is extinguished as a result of the lapse of time according to the law of the Requesting Party or the Requested Party;

i. the offence for which extradition is requested constitutes solely a military offence under the laws of the Requested Party;

j. the Requested Party has granted political asylum to the person sought;

k. the Requested Party deems that granting extradition could jeopardize its sovereignty, security, public order or other essential interests of the Party or cause effects in contrast with the fundamental principles of its domestic law.

**Article 4**

**Optional grounds for refusal**

Extradition may be refused in any of the following circumstances:

a. the offence for which extradition is requested is subject to the jurisdiction of the Requested Party in accordance with its domestic law and the person sought is being prosecuted or is going to be prosecuted by the Competent Authorities of that Party for the same offence for which extradition is requested;

b. the Requested Party, while taking into consideration the seriousness of the offence and interests of the Requesting Party, considers that the extradition would not be compatible with humanitarian considerations in view of the age and health conditions.

**Article 5**

**Extradition of Nationals**

1. Each Party shall have the right to refuse extradition of its nationals.

2. If extradition is not granted, the Requested Party shall, at the request of the Requesting Party, submit the case to its competent authority for the purpose of institution of criminal proceedings in accordance with its national law. For this purpose, the Requesting Party shall provide the Requested Party with documents and evidence relating to the case. The Requesting Party shall be notified of any action taken in this respect, upon its request.

**Article 6**

**Central Authorities**

1. Each Party shall designate a Central Authority for the purpose of the implementation of this Agreement.

2. The respective Central Authorities are:
   a. for the Government of the United Arab Emirates, the Central Authority is the Ministry of Justice.
   b. for the Government of the Republic of Kenya the Central Authority is the Office of the Attorney General.

3. In case any Party changes its Central Authority, it shall notify in writing the other Party of such change, through diplomatic channels.

**Article** 7

**Contents of extradition request**

1. Any request for extradition shall be made in writing and in duplicate, sent by the Central Authority of either Party to the Central Authority of the other Party through diplomatic channels, and shall include the following documents and information:

   a. name of the requesting authority;
   b. full name of the person sought for extradition, details of his/her citizenship, place of residence or location and description, if available, of his/her appearance with photos, fingerprints and any other details, enabling to search for and identify such person;
   c. statement of the facts of the case, which is the basis for such request for extradition, specifying the time and place of the criminally punishable act and a legal statement describing the offence;
   d. a certified copy of the text or texts of any provisions of any law, which qualify committed acts as offences and contain information of any punishments prescribed for committing them;
   e. a certified copy of the text of any provisions of any law, relating to the applicable limitation period;
   f. a copy of a warrant of arrest issued by a competent authority of the Requesting Party in case of extradition request for prosecution; and,
   g. a certified copy of the judgment and a sentence enforcement order including the sentence imposed and the remainder of sentence to be served.

2. If the request for extradition is for executing a sentence rendered in absentia in the Requesting Party, the Requesting Party shall guarantee the right for retrial in accordance with applicable legislation.

3. Any documents for the purposes of this Agreement shall be drawn in the language of the Requesting Party and shall be accompanied by a translation into the language of the Requested Party or into the English language.

4. Any requests for extradition and all documents attached thereto, any documents furnished in response to such request, as well as translations thereof which are sealed by a competent or Central Authority of the sending Party, require no legalization or authentication in any other manner.

5.

**Article 8**
**Additional information**

1. If the information provided by the Requesting Party in support of a request for extradition is not sufficient to enable the Requested Party to reach a decision under this Agreement, the Requested Party may request that the necessary additional information be submitted within forty-five (45) days.

2. Failure to submit the additional information within the time limit indicated in paragraph 1 of this Article amounts to renouncing the request for extradition. However, the Requesting Party shall not be precluded from making a new request for extradition of the same person and for the same offence.

**Article 9**
**Decision**

1. The Requested Party shall decide on the request for extradition in compliance with the procedures provided for in its domestic law and shall inform promptly the Requesting Party of its decision.

2. If the Requested Party refuses the whole or any part of the request for extradition, the reasons for refusal shall be notified to the Requesting Party.

**Article 10**
**Rule of speciality**

1. The person extradited in compliance with this Agreement shall not be prosecuted, tried, detained for the purpose of executing a sentence in the Requesting Party, nor subjected to any other measure restricting personal liberty, for any offence committed before being surrendered and different from the one for which extradition is granted, unless:

   a. the person extradited, after having left the territory of the Requesting Party, voluntarily returns to it;

   b. the person extradited does not leave the territory of the Requesting Party within forty-five days (45) after having had the opportunity to do

so. However, such period of time shall not include the time during which the said person fails to leave the Requesting Party for reasons beyond his/her control;

c. the Requested Party consents to the extradition; in this case, the Requested Party, upon specific request by the Requesting Party, may agree to prosecute the person extradited or execute a sentence against him/her for an offence different from that for which the request for extradition has been made, in compliance with the conditions and restrictions set by this Agreement. In this respect:

   i. the Requested Party may ask the Requesting Party to transmit the documents and information indicated in Article 7;
   ii. while awaiting the decision on the request made, the person extradited may be kept in detention by the Requesting Party for a maximum of sixty (60) days after the transmission of the request, provided that this is authorised by the Requesting Party.

2. Except as provided for in paragraph 1 (c) above, the Requesting Party may adopt any measure necessary, under its laws, to interrupt the period of limitation.

3. When the legal classification of the offence charged is modified during the proceedings, the person extradited may be prosecuted and tried for the offence differently denominated, provided that extradition is permitted under this Agreement also for this new offence.

## Article 11
## Re-extradition to a Third Party

Except in the cases provided for in paragraph 1 a) and b) of Article 10, the Requesting Party cannot surrender to a third Party, without the consent of the Requested Party, the person that has been surrendered to it and is requested by the third Party for offences committed before such surrender. The Requested Party may ask for the submission of the documents and information indicated in Article 7.

## Article 12
## Provisional arrest

1. In case of urgency, the Requesting Party may ask for the provisional arrest of the person sought prior to presenting the request for extradition. The

request for provisional arrest shall be made in writing through the Central Authorities designated pursuant to Article 6 of this Agreement, the International Criminal Police Organization (INTERPOL) or other channels agreed upon by both Parties.

2. The request for provisional arrest shall contain the information indicated in Article 7, paragraph 1, of this Agreement and the indication of the intention to submit a formal request for extradition. The Requested Party may ask for additional information pursuant to Article 8.

3. Once the request for provisional arrest is received, the Requested Party shall take the measures necessary to ensure the custody of the person sought and shall inform promptly the Requesting Party of the outcome of its request.

4. If the Central Authority of the Requested Party does not receive the formal request for extradition within 45 (forty-five) days after the provisional arrest of the person sought, the arrest will be ineffective. Upon request by the Requesting Party, such time limit may be extended by fifteen (15) days.

5. A provisional arrest rendered ineffective pursuant to paragraph 4 of this Article shall not prejudice the extradition of the person sought if the Requested Party subsequently receives the formal request for extradition in compliance with the conditions and restrictions of this Agreement.

**Article 13**

**Concurrent requests**

If the Requested Party receives from the Requesting Party and from one or more third States a request for extradition of the same person, for the same offence or for different offences, the Requested Party, in determining to which State the person is to be extradited, shall consider all the relevant circumstances, in particular:

a. whether the requests were made pursuant to an Agreement;
b. the seriousness of the different offences;
c. the time and place of commission of the offence;
d. the nationality and the usual place of residence of the person sought;
e. the respective dates of submission of the requests.

## Article 14

## Surrender of the person

1. If the Requested Party grants the extradition, the Parties shall agree promptly on the time, place and any other relevant matter relating to the surrender of the person sought. The Requesting Party shall also be informed of the length of the detention suffered for extradition purposes by the person sought.

2. The time limit for surrendering the person sought shall be thirty (30) days from the date on which the Requesting Party is informed that the extradition has been granted.

3. If, within the time limit indicated in paragraph 2 of this Article, the Requesting Party does not take over the person to be extradited, the Requested Party shall immediately release him/her from custody and may refuse a new request for extradition made by the Requesting Party for that person for the same offence, except as otherwise provided for in paragraph 4 of this Article.

4. If one of the Parties fails to surrender or take over the person to be extradited within the agreed time limit for reasons beyond its control, the Party concerned shall inform the other Party and they shall agree together upon a new date for surrender. The provisions indicated in paragraph 3 of this Article shall continue to apply.

5. When the person to be extradited escapes back to the Requested Party before the criminal proceedings are concluded or the sentence is served in the Requesting Party, that person may be extradited again upon a new request for extradition made by the Requesting Party for the same offence. The Requesting Party does not need to submit the documents provided for in Article 7 of this Agreement.

6. The time spent in custody, or time between the date of arrest and the date of surrender, shall be counted by the Requesting Party for the purposes of pre-trial custody within the criminal proceedings or of the sentence to be served in the cases provided for in Article 2, paragraph 1.

## Article 15

**Postponed surrender and temporary surrender**

1. If the person sought is being prosecuted or is serving a sentence in the Requested Party for an offence other than that for which extradition is requested, the Requested Party may, after having decided to grant extradition, postpone the surrender until the conclusion of the criminal proceedings or the completion of the execution of the sentence. The Requested Party shall inform the Requesting Party of such postponement.

2. However, upon request of the Requesting Party, the Requested Party may, in compliance with its domestic law, temporarily surrender the person sought to the Requesting Party to enable it to carry out the ongoing criminal proceedings, upon agreement on the time and modalities of such temporary surrender. The person so surrendered shall be kept in detention while staying in the territory of the Requesting Party and shall be returned to the Requested Party within the agreed time. The time spent in detention shall be calculated for the purposes of the sentence to be served in the Requested Party.

3. In addition to what is provided for in paragraph 1 of this Article, surrender may be postponed when the transfer, due to the health condition of the person sought, may endanger his/her life. The Requested Party shall submit to the Requesting Party a detailed medical report made by one of its competent public health institutions.

## Article 16

**Simplified extradition procedure**

1. When the person whose extradition is requested declares to agree to it, extradition may be granted on the sole basis of the request for provisional arrest without it being necessary to submit the documents indicated in Article 7 of this Agreement. However, the Requested Party may request any further information it deems necessary to grant the extradition.

2. The declaration of consent by the person sought shall be valid if made, with the assistance of a defence counsel, before a competent authority of the Requested Party, who has the obligation to inform the person sought of the right to avail itself of a formal extradition procedure, of the right to avail itself of the protection conferred by the principle of speciality and of the irrevocability of such declaration.

3. The declaration shall be reported in a legal record in which it is acknowledged that the conditions for its being valid have been complied with.

**Article 17**

**Surrender of items**

1. Upon request of the Requesting Party, the Requested Party shall, in compliance with its domestic law, seize the items found on its territory and which the person sought has at his disposal and, when extradition is granted, shall surrender those items to the Requesting Party. For the purposes of this Article the following items are subject to seizure and subsequent surrender to the Requesting Party:
   a) the items used to commit the offence or any other item or instrumentality that may serve as evidence;
   b) the items deriving from the offence that have been found to be at the disposal of the person sought or have been discovered later.

2. The surrender of any of the items indicated in paragraph 1 of this Article shall be made even when extradition, although already granted, cannot be effected due to the death, disappearance or escape of the person sought.

3. The Requested Party may, for the purpose of carrying out any other pending criminal proceedings, postpone the surrender of the above-mentioned items until the conclusion of such proceedings or temporarily surrender them on condition that the Requesting Party undertakes to return them.

4. The surrender of the items indicated in this Article shall not prejudice any legitimate rights or interests over those items of the Requested Party or any third party. Where these rights or interests exist, the Requesting Party shall return free of charge to the Requested Party or third party the surrendered items, as soon as possible after the conclusion of the proceedings.

**Article 18**

**Transit**

1. Each Party may authorise transit through its territory of a person surrendered to the other Party by a third State in compliance with the provisions of this Agreement, unless reasons of public interest prevent it.

2. The Party requesting the transit shall submit to the State of transit, through the Central Authorities, or in urgent cases through the International Criminal Police Organization (INTERPOL), a request containing the personal details of

the person in transit and a concise statement of the facts of the case. The request for transit shall be accompanied by a copy of the document granting the extradition.

3. The State of transit shall hold in custody the person in transit while the said person is on its territory.

4. No authorisation for transit shall be required when air transportation is used and no landing is scheduled on the territory of the State of transit. If an unscheduled landing occurs in the territory of the aforementioned State, the Party requesting transit shall immediately inform the State of transit and the latter shall hold the person to be transported for a maximum of 48 hours awaiting to receive the request for transit provided for in paragraph 2 of this Article.

**Article 19**
**Expenses**

1. The Requested Party shall take all the necessary measures relevant to the procedure originated by the request for extradition and bear the relevant expenses.

2. The Requested Party shall bear the expenses incurred in its territory in arresting the person sought and maintaining the said person in custody until the surrender to the Requesting Party, as well as the expenses associated with the seizure and keeping of the items referred to in Article 17.

3. If it is apparent that exceptional expenses may be incurred as a result of a request for extradition, the Parties shall consult with a view to deciding how those expenses will be met.

4. The Requesting Party shall bear the expenses incurred in transporting the person extradited and any item seized from the Requested Party to the Requesting Party, as well as the expenses of the transit indicated in Article 18.

**Article 20**
**Subsequent information**

The Requesting Party, upon request by the Requested Party, shall provide promptly to the Requested Party information on the proceedings or execution of

the sentence imposed on the person extradited or information on the extradition of said person to a third Party.

**Article 21**

**Compatibility with other treaties**

This Agreement shall not prevent the Parties from cooperating with one another on extradition in compliance with other treaties which both Parties have adhered to.

**Article 22**

**Confidentiality**

1. The Parties agree to keep the documents confidential and any information used in the extradition procedure, as well as any other information relevant to that extradition and acquired after the surrender of the person extradited.

2. Both Parties undertake to respect and maintain the confidentiality or secrecy of the documents or information received from or given to the other Party when there is an explicit request to do so by the Party concerned.

**Article 23**

**Settlement of disputes**

Any dispute arising from the interpretation or application of this Agreement shall be settled by consultation through diplomatic channels.

**Article 24**

**Ratification, Entry into force, Amendment and Termination**

1. Upon the completion of each party's internal procedures for entry into force in compliance with each Party's laws, the Parties shall notify each other through diplomatic channels.

2. This Agreement shall enter into force on the thirtieth (30) day after each of the Parties has notified the other in writing through diplomatic channels that the procedures required by its law have been complied with.

3. This Agreement may be amended by mutual consent of the Parties and the provisions of this Article shall be applied thereof.

4. Either Party may terminate this Agreement by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six (6) months after the date on which the notice is given. However, proceedings already

commenced before notification shall continue to be governed by this Agreement until conclusion therein.

5. This Agreement shall apply to any request submitted after its entry into force, even if the relevant offences were committed before its entry into force.

**IN WITNESS WHEREOF**, the undersigned, being duly authorized by their respective Governments, have signed this Agreement in two original texts, in the Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

**DONE** at Dubai this 2 day of December 2023

**FOR THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES**

**FOR THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KENYA**